

البطالة وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي في أفريقيا

أ.د. ماجدة إبراهيم عامر*

أولاً - البطالة المرتفعة :

تعد مشكلة البطالة واحدة من أخطر المشاكل الاقتصادية التي تواجه اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء نظراً لما تتضمنه هذه المشكلة من جوانب اقتصادية واجتماعية في الوقت نفسه كما أنها تعد من المصادر الرئيسية لانعدام الأمن الاقتصادي في معظم الدول ويزيد من حدة هذه المشكلة هو تفاقم مشكلة البطالة ضمن الفئة الشبابية والتي تمثل تحدياً كبيراً لوضعي السياسة الاقتصادية في الدول نظراً لضرورة توافر المزيد من الخدمات التعليمية ومرافق البنية التحتية، وإيجاد فرص عمل لائقة للشباب، كما أن ارتفاع نسبة الشباب في البلد هي طاقة بشرية وضرورة —

* أستاذ ورئيس قسم الجغرافيا بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة.

استثمارها، ولاسيما الشباب المتعلم منهم لغرض الاستفادة من جميع ما يمتلكونه من خبرات فنية وعلمية تساهم في تطور الاقتصاد، إذ أن ارتفاع معدلات البطالة يؤدي إلي هدر تلك الطاقات البشرية ولا سيما طاقة الشباب المتعلم منها ومحاولة معالجتها للتخفيف من حدة آثارها وما ينجم عنها من تداعيات اقتصادية واجتماعية ونفسية على الشباب العاطلين وتتعكس في نهاية الأمر على واقع المجتمع عموماً (أحمد حافظ الطاني، 2014، ص ص 104-105).

وتعرف منظمة العمل الدولية العاطلين عن العمل "بأنهم الأفراد الذين لا يعملون أكثر من ساعة في اليوم وفي الوقت نفسه لديهم استعداد للعمل ويبحثون عنه بشكل نشط"، وبينما تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية العاطل عن العمل "بأنه الشخص الذي لا يعمل وإنما هو جاهز للعمل والذي سعي اثناء الشهر السابق إلي العثور على العمل" وبصورة عامة يمكن القول بأن البطالة "عبارة عن زيادة في المعروض من العمل عن الحاجة الفعلية أي الطلب على تلك الكمية المعروضة من العمل اثناء فترة زمنية معينة يكون منخفضاً مقارنة مع ما متوفر من فرص عمل متاحة"، ويؤدي اتساع الفرق بين المعروض والمطلوب من العاملين إلي حدوث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية تتمثل بتكاليف يتحملها الاقتصاد وهي عبارة عن الهدر في الموارد الاقتصادية وإهمال العنصر البشري والذي يعد من أهم العناصر الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية وتتمثل أنواع البطالة في الآتي :

1. **البطالة الوظيفية أو الطوعية** : وهي الناجمة عن تغير الاشخاص لوظائفهم منتقلين في البلد من منطقة إلي أخرى أو من قطاع اقتصادي لآخر بحثاً عن ظروف عمل أفضل أو عن أجر أعلى.
2. **البطالة الاحتكاكية** : إن الطلب على العمل في هذا النوع من البطالة لا يتوافق مع عرض العمل، والسبب في ذلك يعود إما إلي مكان العمل أو نوع المهارات وهي بطالة قصيرة الأجل.

3. **البطالة المقنعة** : وهي الناجمة عن عدم التناسب بين إنتاجية العامل والأجور التي يحصل عليها.
4. **البطالة الهيكلية** : وهي الناجمة عن عدم التوافق بين فرص العمل وخبرات العاطلين عن العمل، أي أن العمل موجود ومتوافر أو يمكن توفيره، إلا أن الباحثين عنه إما لم يعثروا عليه بعد أو إنهم لا يتمتعون بالمؤهلات الضرورية لهذا العمل.
5. **البطالة الساخرة أو الاجبارية** : وهي الناجمة عن عدم توفر فرص العمل للراغبين فيه.
6. **البطالة الدورية** : وهي الحاصلة بفعل هبوط في مستوى الطلب الكلي على العمل بفعل هبوط تراجع النشاط الاقتصادي.
7. **البطالة الموسمية** : وهي الحاصلة في موسم معين من السنة دون آخر.
8. **البطالة الاختيارية** : وهي البطالة التي تحصل بفعل ارتفاع اعانات أو تعويضات البطالة فإذا كانت قريبة من الأجر الحقيقي، فإن ذلك يشجع عدد غير قليل من العمل على اختيار البطالة (أحمد حافظ الطاني، 2014، 107-108).

وعلى الرغم من اختلاف أسباب البطالة في الدول المتقدمة عن الدول النامية، إلا أن هناك أسباب مشتركة لها في كلا من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وهي :

1. تعد البطالة في الاقتصادات المتقدمة الرأسمالية جزءا من حركة الدورة الاقتصادية، بمعنى إنها تظهر مع ظهور مرحلة الركود وتختفي مع مرحلة الانتعاش.
2. صارت البطالة في الدول النامية مشكلة هيكلية على الرغم من تحقيق الانتعاش والنمو الاقتصادي إلا أنها أخذت تتفاقم سنة بعد أخرى.

3. بدأت البطالة تتفاقم في الاقتصاديات المتحولة نحو اقتصاد السوق الحر لاسيما بعد أن أخذت هذه الدول إتباع سياسات الإصلاح الاقتصادي والتي من شأنها زيادة معدلات البطالة في الأمد القصير.
4. إخفاق خطط التنمية الاقتصادية فضلاً عن تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع معدلات التخلف الاقتصادي والاستغلال غير السليم للموارد المالية وزيادة معدلات الفساد المالي والإداري.
5. زيادة معدلات النمو السكاني بنسبة تفوق معدلات نمو فرص عمل إضافية تستوعب الأعداد المتزايدة من قوة العمل.
6. زيادة الترابط والتشابك الاقتصادي بين الدول المتقدمة والنامية في ظل العولمة، والذي يؤدي في حالة تعرض الدول الرأسمالية إلي أزمة معينة إلي تراجع الإنتاج العالمي وتراجع الطلب على كل من الأيدي العاملة والمواد الأولية مما يعني زيادة معدلات البطالة كما حدث في عام 2008.

ويلاحظ أنه على الرغم من النمو الاقتصادي الايجابي في معظم البلدان الأفريقية خلال العقد الماضي إلا أن معدلات البطالة مازالت واسعة الانتشار وأن النمو لم يؤدي إلي تحقيق خفض كبير في الفقر، وأحد أسباب زيادة البطالة في أفريقيا هو أن القارة لم تمر بالعملية الطبيعية للتحويل الهيكلي، والتي تنطوي على التحول من الأنشطة المنخفضة الإنتاجية إلي الأنشطة المرتفعة الإنتاجية، داخل كل قطاع وفيما بين القطاعات على السواء. وفي سياق العملية الطبيعية للتحويل الاقتصادي، تبدأ الاقتصادات بوجود نصيب مرتفع للزراعة في الناتج المحلي الاجمالي، ومع زيادة الدخل يتراجع نصيب الزراعة ويرتفع نصيب الصناعات التحويلية، وتتواصل هذه العملية حتي يبلغ الاقتصاد مستوي مرتفعاً نسبياً من التنمية ينخفض في ظلّه نصيب الزراعة والصناعات التحويلية ويرتفع نصيب الخدمات، ولم يمر التغير الهيكلي الملحوظ في أفريقيا بهذه العملية فخلال العقود الثلاثة الماضية

انتقلت القارة من حالة تستحوذ فيها الزراعة على نصيب مرتفع من الناتج إلى حالة يسيطر فيها على الناتج قطاع الخدمات، خصوصا الأنشطة المنخفضة الإنتاجية داخل هذا القطاع، وقد جري هذا التحول دون أي نمو يعتد به في الصناعات التحويلية، وهو أمر ذو أهمية بالغة مخلف فرص عمل. ولذلك لم يكن من المستغرب أن شهدت أفريقيا زيادة في البطالة خلال العقد الماضي، وثمة سبب آخر لكون النمو الذي سجل مؤخراً في أفريقيا لم يكن له تأثير عميق على مسألة الحد من الفقر أو خلق فرص عمل، وهو أن هذا النمو لم يتوافق مع تنمية القدرات الإنتاجية التي تكتسى أهمية حاسمة في توليد فرص عمل لائقة وفي الحد من الفقر (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2014، ص ص 3-4).

ويتضح من قراءة جدول (1) وشكل (1) الذين يوضحان بطالة الشباب ومعدلات البطالة في بعض الدول الأفريقية التي توفرت عنها بيانات الآتي :

- تأتي الدول العربية في مقدمة المناطق الجغرافية في معدل البطالة وبطالة الشباب والتي بلغت نحو 10.4%، 24.6% لكل منها على الترتيب، ويمثل ذلك المعدل المرتفع للبطالة إهدار لطاقة عنصر العمل من جهة، كما يشكل تهديداً للاستقرار السياسي والاجتماعي من جهة أخرى ويعكس ذلك المعدل المرتفع للبطالة مدى ضعف حجم الاستثمارات في هذه المنطقة، باعتبار أن الاستثمار هو العامل الجوهري والرئيسي في تحديد حركة مستوى التشغيل والبطالة في أي مجتمع من خلال اتباع سياسات اقتصادية كلية ومالية ونقدية محفزة للتوسع والنمو الاقتصادي، وترجع بعض الدول العربية سبب ضعف أدائها الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة فيها إلى ارتفاع معدلات الزيادة السكانية، مع أنه كان من الأجدى أن تقوم تلك الدول بتوظيف عنصر العمل كعنصر إنتاجي بشكل فعال وذلك بهدف زيادة قدرة الاقتصاد المحلي من خلال استثمارات جديدة تقوم باستيعاب هذه الزيادة السكانية (لمياء محمد المغربي، 2015، ص 1).

ويكاد معدل البطالة في الدول العربية أن يقترب من ضعف المعدل في الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة والذي بلغ نحو 5.4% ويزيد على معدل البطالة في جميع المناطق التي توفرت عنها بيانات.

- سجلت **جمهورية جنوب أفريقيا** أعلى معدل للبطالة بين دول القارة الأفريقية التي توفرتها بيانات حيث بلغ معدل يزيد على ربع السكان في سن 15 عاما فأكثر، ويزيد معدل البطالة بين الشباب بصورة كبيرة جداً حيث أن أكثر من نصف الشباب (51.5%) في عمر 15-24 لا يستطيعون الحصول على فرصة عمل، ويرجع السبب الأساسي في ارتفاع نسبة غير العاملين إلي نقص المهارات الفنية، بالإضافة إلي الإسكان والفقر والايذز، ويعتبر نقص المهارات بين القوي العاملة عقبة رئيسية كبرى لكل من البنية التحتية والاستثمارات الخاصة، وقد حددت الخطة القومية (ASGISA (accelerated and shared Growth Initiative for south Africa)، أن هناك ستة عوامل تقف عقبة أمام النمو في ج. جنوب أفريقيا واحد من هذه العوامل هو نقص المهارات الفنية الناتج من عدم التوافق بين مخرجات نظام التعليم واحتياجات سوق العمل (ماجدة إبراهيم عامر، 2010، ص ص 36-38). كما يرجع ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب في ج. جنوب أفريقيا إلي المهارات المتدنية حيث يرى أصحاب الأعمال إلي أن توظيف مثل هؤلاء الشباب يكون محفوف بالمخاطر وبالتالي زيادة التكلفة الحقيقية ومن ثم ترجع أسباب البطالة بين الشباب إلي نقص الطلب على العمالة وذلك بسبب اعتماد الاقتصاد على التكنولوجيا. وعرض الإيدي العاملة دون المستوي المطلوب (www.budgetspeechcompetition.ca.za/download.and./Josh.budlender.pdf)، كما أن هناك عدد من العوامل قد يسهم في ارتفاع معدلات البطالة في ج. جنوب أفريقيا وهي نظام التعليم والنقابات القوية التي قد تسهم في ارتفاع الأجور وخاصة في القطاع العام، كما أن قوانين الحد الأدنى للأجور صارمة، وأدت في الواقع إلي الاحتجاجات العمالية، والجرائم وعدم المساواة (Kiry, 2010, p. 1).

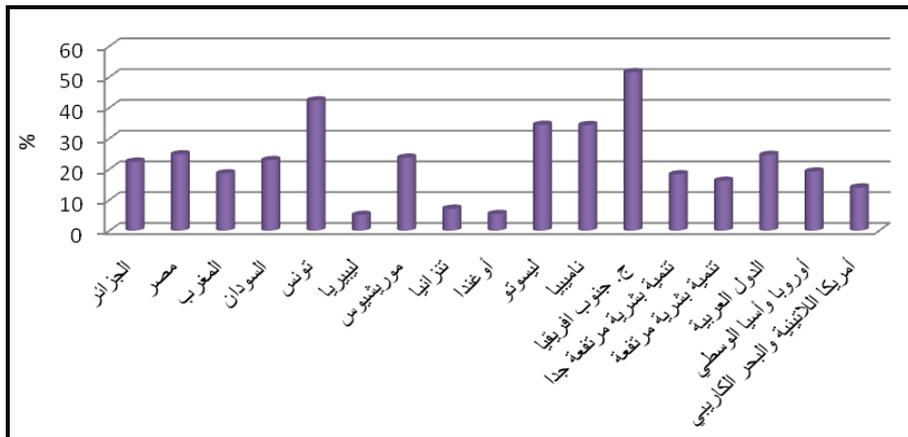
- جاءت **سوزيلاند** في المركز الثاني بعد ج. جنوب أفريقيا حيث بلغ معدل البطالة بين السكان 15 عاما فأكثر نحو 28.2% خلال الفترة (2004-2013) ويلاحظ ارتفاع معدلات البطالة وخاصة بين النساء والشباب (25.7% من الرجال و 31.2% من النساء و 71% للشباب). وموسمية العمل، والعمل غير مدفوع الأجر والعمل غير الأمن في مختلف قطاعات الاقتصاد، وفقدان الوظائف بسبب تأثير الأزمات الاقتصادية وانخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر، وزيادة المنافسة في السوق العالمية، كما أدى انخفاض أسعار منتجات التصدير في سوزيلاند في إغلاق الشركات، كما أن هناك نقص في المهارات الأساسية الناتج عن عدم توافق مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، بالإضافة إلي الآثار المدمرة لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز على القوي العاملة والذي بلغ 30% مما يشكل تهديداً خطيراً للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للبلد، بالإضافة إلي ارتفاع معدلات الإعاقة والتي قدرتها منظمة العمل الدولية بما يتراوح بين 7-10% من السكان (ILO, 2010, pp. 12-13).

- جاءت **ليسوتو** في المركز الثالث بين دول القارة الأفريقية التي توفر عنها بيانات حسب معدلات البطالة والتي بلغت نحو 24.4% من إجمالي حجم السكان 15 عاما فأكثر كما ترتفع معدلات البطالة بين الشباب حيث أن ما يزيد عن ثلث الشباب يبحثون عن وظائف ويرجع ذلك إلي أن البرامج في الماضي كانت لاتعالج تعزيز فرص العمل على نحو كاف خاصة لتشغيل الشباب، وبالإضافة إلي ذلك لم يكن خلق فرص العمل هدفاً محورياً لاستراتيجيات التنمية الوطنية في ليسوتو، وقد ساءت حالة البطالة في ليسوتو كذلك بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية وتقليص العمالة في قطاع الملابس الهش في ليسوتو وقطاع التعدين في ج. جنوب أفريقيا (Ministry of labour and Employment, 2012, p. 13).

جدول (1) : بطالة الشباب ومعدل البطالة فى أفريقيا.

معدل البطالة % من الفئة العمرية 15 فأكثر 2013-2004	بطالة الشباب % من العمر 24-15 2012-2008	الدولة والإقليم	معدل البطالة % من الفئة العمرية 15 فأكثر 2013-2004	بطالة الشباب % من العمر 24-15 2012-2008	الدولة والإقليم
9.1	5.4	اوغندا	9.8	22.4	الجزائر
13.2	-	زامبيا	9	24.8	مصر
5.4	-	زيمبابوى	9	18.6	المغرب
-	-	شرق أفريقيا	19.8	22.9	السودان
3.8	-	الكاميرون	17.6	42.3	تونس
10	-	الكونغو	-	-	شمال افريقيا
20.4	-	جابون	2.3	-	بوركينافاسو
16.6	-	ساوتومى وبرنسيب	5.3	-	غانا
-	-	وسط أفريقيا	1.7	-	غينيا
17.6	-	بتسوانا	3.7	5.1	ليبيريا
24.4	34.4	ليسوتو	7.3	-	مالى
16.7	34.3	ناميبيا	10.1	-	موريتانيا
28.2	-	سوازيلاند	23.9	-	نيجيريا
-	-	جنوب افريقيا	10.4	-	السنغال
7.9	18.3	تنمية بشرية مرتفعة جدا	2.8	-	سيراليون
5.4	16.2	تنمية بشرية مرتفعة			غرب أفريقيا
8.3	-	تنمية بشرية متوسطة	17.5	-	اثيوبيا
10.4	24.6	الدول العربية	3.8	-	مدغشقر
8.3	19.2	أوروبا وأسيا الوسطى	8.1	23.7	موريشوس
6.6	14	امريكا اللاتينية والبحر الكاريبى	22.5	-	موزمبيق
8.6	-	جنوب آسيا	4.3	7.1	تنزانيا
-	-	العالم	-	51.5	ج جنوب السودان

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الانمائى، تقرير التنمية البشرية فى العالم 2014، ص 199.



شكل (1) : بطالة الشباب من العمر (15-24) 2008-2012م.

وشغلت نيجيريا المركز الرابع بين دول القارة الأفريقية التي تتوفر عنها بيانات حسب معدل البطالة ونسبة بلغت 23.9% من إجمالي حجم السكان 15 عاما فأكثر، ويقدر ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب والتي تبلغ نحو 50% من أوجها إلي سيتل Seattle (Gabrielo, 2015, p. 1) ويرى البعض أن هناك خمسة أسباب لارتفاع معدلات البطالة في نيجيريا هي : نقص إمداد الكهرباء والذي يؤدي إلي ارتفاع تكلفة الإنتاج مما يؤدي إلي هروب المستثمرين وإغلاق المصانع وتسريح العمال، بالإضافة إلي سوء نوعية التعليم وعدم وجود المهارات وإهمال الزراعة والموارد الطبيعية الأخرى والفساد (nigerianfinder.com/causesof.uemplymnt.in.nigeria). والتضخم الناتج عن اعتماد الاقتصاد على قطاع واحد وهو النفط والذي يوفر 28% من الناتج المحلي الإجمالي و 95% من عائدات النقد الأجنبي ونحو 65% من الإيرادات الحكومية، حيث قدر عدد العاطلين عن العمل في نيجيريا عام 2013 بنحو 13.9 مليون (43.7% من خريجي الجامعات، 2.8% من العلوم التطبيقية، 15.5% من خريجي الكليات) (Kallah and Safiyo, 2015, p. 1)، وجاءت موزمبيق في المركز الخامس من حيث ارتفاع معدلات البطالة والتي بلغت نحو 22.5% من

إجمالي حجم السكان 15 عاما فأكثر ومعظمها من الشباب والتي قدر أن تبلغ نسبتهم في عام 2012 بنحو 47% وكذلك ترتفع معدلات البطالة بين الإناث كما يلاحظ ارتفاع معدلات البطالة في المناطق الحضرية، ويرجع ارتفاع معدلات البطالة إلي الفقر العام وانعدام الحماية الاجتماعية (Danish trade union council for international development cooperation, 2014, p. 11).

- احتلت جابون المركز السادس من حيث ارتفاع معدلات البطالة والتي بلغت 20.4% من إجمالي حجم السكان 15 عاما فأكثر ويرجع ذلك إلي أن مخرجات التعليم في جابون لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل حيث يفتقر شباب الخريجين إلي المهارات ونسبة كبيرة منهم غير قادرة على اكتساب المهارات المهنية وبالتالي فهي مستثناة من سوق العمل علاوة على ذلك فإن مناخ الأعمال لا يفضي إلي الاستثمارات التي يمكن أن تخلق فرص عمل في الجابون، بالإضافة إلي قوانين العمل الصارمة التي تعيق التوظيف الجديد (The world Bank, 2015, p.1).

- شغلت السودان المركز السابع من حيث ارتفاع معدلات البطالة والتي بلغت 19.8% من إجمالي حجم السكان 15 عاما فأكثر، وهي ترتفع بين الشباب حيث بلغت نسبتهم 22.9% من إجمالي الشباب (15-24 عاما) ولقد ألفت بطالة الخريجين بظلالها على المجتمع السوداني في ظل الإعداد الكبيرة للخريجين التي واكبت سياسة التوسع في التعليم العالي التي بدأت في عام 1990 حيث ارتفع عدد الطلاب بالجامعات من 6.1 ألف طالب عام 1990 إلي 87.5 ألف عام 2006 وزادت أعداد الجامعات لتصل إلي أكثر من 30 جامعة، وفي ظل التنامي المتزايد لأعداد الخريجين مصحوبا بتدني واضح لعرض الاستخدام في القطاعين الحكومي والخاص برزت بطالة الخريجين وزاد من تفاقمها إيقاف التعيين التلقائي لخريجي الكليات التطبيقية مع ضعف واضح لمساهمة القطاع الخاص في توليد فرص العمل، كما أن السياسات العامة للدولة

بالاتجاه لخصخصة وزيادة الاستثمارات لم تؤدي إلي النتائج المتوقعة في زيادة واتساع سوق العمل، كما أدى زيادة مساهمة المرأة في سوق العمل وارتفاع حجم العمالة الأجنبية إلي زيادة درجة البطالة (زروق عثمان محمد، 2012، ص ص 13-14).

- شغلت تونس وبتسوانا المركز الثامن من حيث ارتفاع معدل البطالة والتي بلغت 17.6% من إجمالي حجم السكان 15 عاما فأكثر في كل منها، ففي تونس ساهمت عوامل عديدة في تفاقم ظاهرة البطالة أهمها سوء التخطيط على المستوى الوطني، وعدم توجيه التنمية والاستثمار إلي المجالات المناسبة، وعدم توافق خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية مع متطلبات سوق العمل وتسارع النمو السكاني وقوة العمل وعدم تطابقه والنمو الاقتصادي، ومعظم البطالة في تونس هي من الشباب وخاصة الذكور مقارنة بالإناث ويرجع ذلك إلي التطور السريع لبعض الأنشطة الاقتصادية المستوعبة أكثر لليد العاملة النسائية مثل النسيج وبعض الخدمات الأخرى إلي جانب ضعف الأجور لديهم (رضا قندوزي، 2015، ص ص 4-5).

- أما في بتسوانا فيرجع ارتفاع معدلات البطالة والتي في معظمها حضرية إلي نوبات الجفاف التي تتعرض لها بتسوانا والتي تضر بالمساحة المنزرعة والرعي وهجرة سكانها إلي المناطق الحضرية وانضمامهم إلي صفوف العاطلين بالإضافة إلي تسريح العمال خاصة في بعض مصانع اللحوم والجلود، كما توصف المناطق الريفية في جمهورية بتسوانا على أنها أماكن الفرص القليلة والإمكانات الأقل والتي لا تساعد ظروفها الطبيعية والاقتصادية على تنوع فرص العمل بها وبالتالي تُلغظ سكانها باتجاه المدن خاصة وقت اشتداد الظروف المناخية، وهذه الهجرة هي المسؤولة على كون ظاهرة البطالة حضرية الصبغة في المقام الأول ولكنها في الحقيقية ريفية المنشأ (مصطفى أبو الفضل كامل، 2015، ص ص 109-154).

- جاءت اثيوبيا فى المركز التاسع من حيث ارتفاع معدل البطالة والتي بلغت 17.5% من إجمالي حجم السكان 15 عاماً فأكثر، ويلاحظ ارتفاع حجم البطالة في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية، كما ترتفع معدلات البطالة بين الشباب (15-24 سنة) فهي تبلغ في المناطق الحضرية نحو 34% (32.5% للذكور، 35.4% للإناث) ونحو 2.1% في المناطق الريفية (2.4% للذكور و 1.7 للإناث عام 2007) (The federal democratic Republican of Ethiopia,) (2013, pp. 19-24).
- جاءت ساوتومي وبرنسيب في المركز العاشر من حيث ارتفاع معدل البطالة والذي بلغ نحو 16.6% من إجمالي السكان 15 عاماً فأكثر، ويلاحظ ارتفاع معدل البطالة بين الشباب (15-24) والذي بلغ 52% عام 2011 (African economic outlook, 2012, p. 15).

هذه الدول السابقة هي التي سجلت أعلى معدل للبطالة في أفريقيا أما باقي الدول التي توفرت عنها بيانات فنلاحظ انخفاض معدل البطالة بين سكانها عن 15% من إجمالي السكان 15 عاماً فأكثر وتتباين هذه الدول بين الحد الأعلى في زامبيا (13.2%)، والحد الأدنى في غينيا 1.7%.

ثانياً - سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي :

يشكل الجوع التهديد الأوسع انتشاراً لأمن الإنسان، وهو من أكثر مصادر الخطر عليه، فمن دون التغذية الكافية لتمكين الإنسان من أداء وظائف الحياة الأساسية، لن يشعر المرء بالأمن الشخصي ولن يستطيع ممارسة أي من القدرات البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2010، ص 121).

ويعتبر الغذاء من أهم المعايير التي يقاس بها ما حققته الدول في مجال التنمية الزراعية خاصة والاقتصادية عامة، فتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء يعد خطوة جادة في طريق النهوض الاقتصادي والسير على خطا تنفيذ الخطط القومية في مجال التنمية الشاملة (آمال حلمي سليمان، 2008، ص 1).

(1) الأمن الغذائي في أفريقيا :

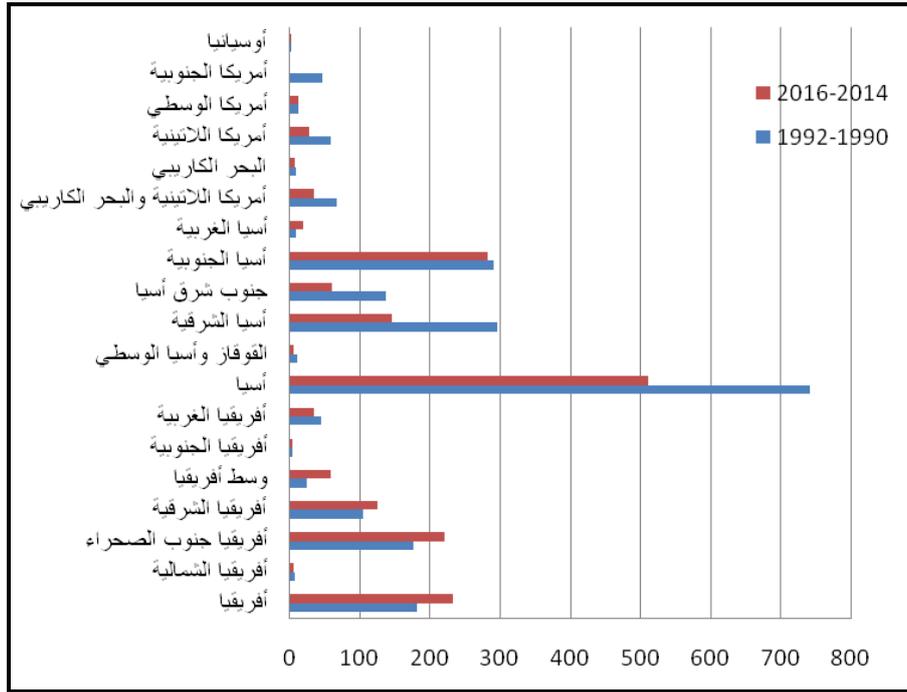
يعرف الأمن الغذائي بأن تكون لدى جميع أفراد المجتمع في جميع الأوقات إمكانية الحصول مادياً واقتصادياً على الغذاء الأساسي الذي يمكنهم من العيش بصحة ونشاط ولا يعتبر توفر الغذاء مشكلة على مستوى العالم ولكن تكمن المشكلة في سوء توزيع الأغذية ونقص القدرة الشرائية، وإذا لم يتوفر الطعام بشكل يستطيع الناس الحصول عليه أدى إلى قيام الإضطرابات والفوضى واختلال الأمن في المجتمع حيث أن توفير الطعام للسواد الأعظم من السكان بأسعار تناسب دخولهم يعتبر من أهم دواعي استتباب الأمن في المجتمع ومؤشراً للعلاقة بين الحكومات ومواطنيها (صديق الطيب منير، 2008، ص ص 2-5).

ويتضح من قراءة جدول (2) وشكلى (2، 3) أنه رغم التقدم المستمر في مكافحة الجوع على مستوى العالم إلا أن عدداً كبيراً من الناس لا زالوا يفتقرون على نحو غير مقبول للأغذية التي يحتاجون إليها لعيش حياة نشطة وصحية، وتشير التقديرات إلى انخفاض عدد من يعانون من نقص الغذاء في العالم من 1010.6 مليون خلال الفترة (1990-1992) إلى نحو 795 مليون خلال الفترة (2014-2016) بنسبة تناقص بلغت -24% خلال الفترة السابقة، كما انخفضت نسبتهم من 18.6% إلى 10.9% خلال نفس الفترة.

جدول (2) : عدد من يعانون نقص التغذية بالملايين وانتشار نقص التغذية %.

نسبة التغير في الحجم	2016-2014		1992- 1990		الإقليم والقارة
	انتشار نقص التغذية %	العدد	انتشار نقص التغذية %	العدد	
25.2	20	232.5	27.6	181.7	أفريقيا
27.9-	5>	4.3	5>	6	أفريقيا الشمالية
25.2	23.2	220	33.2	175.7	أفريقيا جنوب الصحراء
19.6	31.5	124.2	47.2	103.9	أفريقيا الشرقية
143.7	41.3	58.9	33.5	24.2	وسط أفريقيا
2.3	5.2	3.2	7.2	3.1	أفريقيا الجنوبية
24.5-	9.6	33.7	24.2	44.6	أفريقيا الغربية
31-	12.1	511	23.6	741.9	آسيا
39.9-	7	5.8	14.1	9.6	القوقاز وآسيا الوسطى
50.9-	9.6	145.1	23.2	295.4	آسيا الشرقية
56-	9.6	60.5	30.6	137.5	جنوب شرق آسيا
3.4-	15.7	281.4	23.9	291.2	آسيا الجنوبية
129.5	8.4	18.9	6.4	8.2	آسيا الغربية
48-	5.5	34.3	14.7	66.1	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
7.2-	19.8	7.5	27	8.1	البحر الكاريبي
53.8-	5>	26.8	13.9	58	أمريكا اللاتينية
9.6-	6.6	11.4	10.7	12.6	أمريكا الوسطى
50	5>	---	15.1	45.4	أمريكا الجنوبية
51.5	14.2	1.4	15.7	1	أوسيانيا
26.3-	5>	14.7	5>	20	الأقاليم المتقدمة
21.3-	12.9	779.9	23.3	990.7	الأقاليم النامية
21.4-	10.9	794.6	18.6	1010.6	العالم

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وآخرون، 2015، ص 8.



شكل (2) : عدد من يعانون من نقص التغذية في العالم بالمليون.

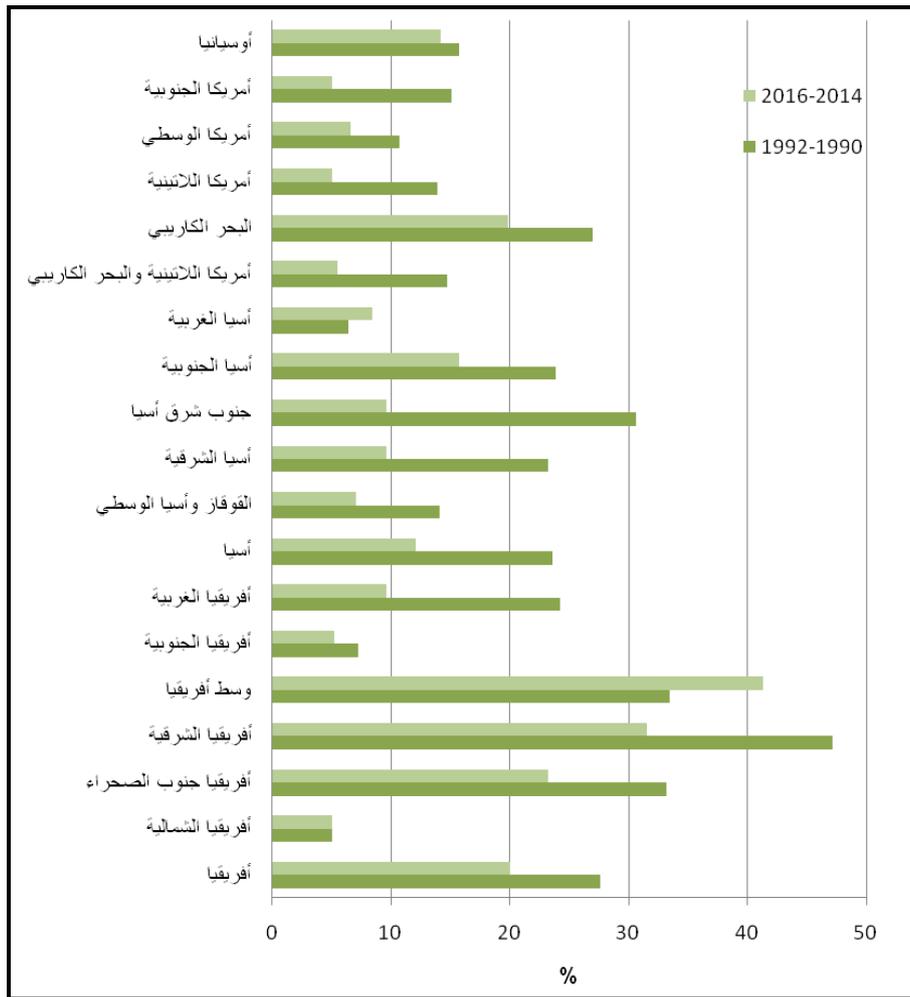
ويتركز معظم ناقصي التغذية في العالم في الأقاليم النامية حيث بلغت نسبتهم 98.2% في حين بلغت نسبتهم في الأقاليم المتقدمة 1.8% فقط خلال الفترة (2016-2014) ويوجد معظمهم في قارتي آسيا وأفريقيا وبنسبة 64.3% و 29.3% لكل منهما على الترتيب.

وتعتبر أفريقيا واحدة من بين ثلاثة مناطق في العالم التي شهدت ارتفاعاً في عدد من يعانون نقص التغذية في العالم حيث ارتفع عددهم في أفريقيا من نحو 181.7 مليون شخص خلال الفترة (1992-1990) إلى 232.5 مليون خلال الفترة (2016-2014) وبنسبة تغير بلغت 25.5% رغم انخفاض نسبتهم من 27.6% إلى 20% خلال نفس الفترة على الترتيب، أما المنطقة الثانية والتي شهدت ارتفاع

أعدادهم فهي آسيا الغربية حيث ارتفع عددهم من 8.2 مليون إلى 18.9 مليون وبنسبة تغير بلغت 129.5%، كما ارتفعت نسبتهم من 6.4% إلى 8.4%، كما ارتفعت أعدادهم في أوسيانيا من مليون إلى 1.4 مليون وبنسبة تغير بلغت 51.5% وإن انخفضت نسبتهم من 15.7% إلى 14.2% خلال نفس الفترة، أما باقي المناطق فقد شهدت تناقص أعدادهم وبنسبتهم خلال نفس الفترة وقد سجلت أمريكا اللاتينية أعلى نسبة تناقص بلغت -53.8% في حين سجلت آسيا الجنوبية أدنى نسبة تناقص بلغت -3.4%.

ويعيش معظم ناقصي التغذية في أفريقيا في جنوب الصحراء الأفريقية بعدد بلغ 220 مليون وبنسبة 94.6% خلال الفترة (2014-2016)، مرتفعاً عن عددهم في الفترة الأولى (1990/1992) والذي بلغ 175.7 مليون وبنسبة 96.7% من إجمالي عددهم في أفريقيا، وقد سجلت أفريقيا الشرقية أعلى نسبة لناقصي التغذية في أفريقيا جنوب الصحراء حيث ارتفعت أعدادهم من 103.9 مليون إلى 124.2 مليون، وإن انخفضت نسبتهم من 59.1% إلى 56.5% من إجمالي عدد ناقصي التغذية في أفريقيا جنوب الصحراء، كما انخفضت نسبتهم من 47.2% إلى 31.5% من إجمالي عدد سكان أفريقيا الشرقية حيث لا تزال أفريقيا الشرقية الأقليم الفرعي الذي يواجه مشكلة الجوع الأكبر على الإطلاق ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني.

وقد تزايد عدد الذين يعانون من نقص التغذية في إقليم أفريقيا الوسطى الفرعي أكثر من الضعف حيث ارتفع عددهم من 24.2 مليون خلال الفترة (1990-1992) إلى 58.9 مليون خلال الفترة (2014/2016)، كما ارتفعت نسبتهم من نحو ثلث سكان الإقليم إلى ما يزيد عن خمسي سكانه خلال الفترات السابقة على الترتيب، ويرجع ذلك إلى النمو السكاني السريع في أفريقيا الوسطى بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي، والنزاعات الأهلية والحرب المباشرة كما هو الحال في جمهورية أفريقيا الوسطى.



شكل (3) : نسبة انتشار نقص التغذية في العالم.

وتبرز صورة أكثر إيجابية في أفريقيا الغربية حيث انخفض عدد الذين يعانون من نقص التغذية من 44.6 مليون في الفترة (1992-1990) إلى 33.7 مليون في الفترة (2016-2014)، كما انخفض معدل انتشار نقص التغذية من ما يقرب من ربع سكان الإقليم إلى أقل من 10% من إجمالي سكانه خلال نفس الفترة. وقد تحقق

هذا النجاح على الرغم من مجموعة عوامل مقيدة بالإقليم مثل النمو السريع والجفاف في إقليم الساحل وارتفاع أسعار الأغذية (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وآخرون، 2015، ص 13) ولا يزال ما يزيد بقليل على 3 مليون نسمة يعانون من نقص التغذية في أفريقيا الجنوبية وأن انخفضت نسبتهم من 7.2% إلى 5.2% خلال الفترات السابقة على الترتيب.

وتختلف كثيراً اتجاهات نقص التغذية ومستوياته في أفريقيا الشمالية عن الاتجاهات والمستويات في باقي أنحاء القارة وقد بلغ الإقليم مستويات ما دون 5% لمعدل انتشار نقص التغذية حسب التوقعات للفترة (2014-2016)، وتعتبر مواقف فرادى البلدان بالنسبة إلى الغايات الدولية الخاصة بالجوع متسقة نوعاً ما، وفي حين لا تزال نسبة 5% من السكان تمثل عدداً كبيراً من سكان الجزائر ومصر والمغرب وتونس، ويشير معدل انتشار نقص التغذية المنخفض عموماً إلى أن الأقليم يشارف على استئصال انعدام الأمن الغذائي الحاد (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وآخرون، 2015، ص 14).

أما بالنسبة للدول الأفريقية والتي توفرت عنها بيانات لمنظمة الأغذية والزراعة فإنه يمكن تقسيمها إلى الفئات التالية وفقاً لتوقعات الفترة (2014-2016) وذلك كما يوضحها جدول (3) وشكل (4) ومنهما يتضح أنه يمكن تقسيم قارة أفريقيا إلى الفئات الآتية:

- الفئة الأولى : وتضم الدول التي ينخفض انعدام الأمن الغذائي بين سكانها عن 10% من إجمالي عدد السكان وعددها 17 دولة هي : أربعة دول في أفريقيا الشمالية (الجزائر، مصر، المغرب وتونس)، وثلاث دول في إقليم وسط أفريقيا وهي الكاميرون، وجابون، وساوتومي وبرنسيب، وجنوب أفريقيا في إقليم أفريقيا الجنوبية وموريشيوس في إقليم شرق أفريقيا، وثمان دول في إقليم غرب أفريقيا (بنين، الرأس الأخضر، غامبيا، غانا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا) وجميع هذه

الدول استطاعت أن تحقق هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية أو أوشكت أن تحقق هذه الغاية قبل عام 2020 وهي خفض نسبة ناقصي التغذية إلى النصف بحلول عام 2015، وكانت أعلى نسبة انخفاض بين دول هذه المجموعة في الكاميرون (حيث انخفض عدد ناقصي التغذية من 4.7 مليون في الفترة 1992/1990 إلى 2.3 مليون في الفترة 2016/2014) وبنين (انخفض العدد من 1.5 مليون -0.8 مليون خلال نفس الفترة) وساو تومي وبرنسيب حيث بلغت نسبة الإنخفاض -71.2% كما انخفضت نسبة ناقصي التغذية من 22.9% إلى 6.6% من إجمالي سكانها خلال نفس الفترة رغم ارتفاع حجم ناقصي التغذية بين السكان من أقل من 100 ألف نسمة إلى أقل من مليون نسمة. كما شارف إقليم شمال أفريقيا على استئصال انعدام الأمن الغذائي كما سبق القول.

كما شهدت غانا معدلات مرتفعة لنصيب الفرد من النمو الاقتصادي بنسبة 3.3% سنوياً في المتوسط وتراجعت نسبة الذين يعيشون في فقر مدقع من 51% عام 1991 إلى 29% عام 2005، كما انخفض معدل انتشار نقص التغذية من 47.3% في الفترة (1992-1990) إلى ما دون 5% في الفترة (2016-2014) حيث اضطلعت الزراعة بدور هام في نمو غانا، فإلى جانب الزيادة في إنتاج الكاكاو، زاد إنتاج الأغذية المحلية بصورة ملحوظة، بتشجيع من السياسات والإصلاحات المؤسسية والاستثمارات في إطار برنامج التنمية الزراعية المتوسط الأجل للفترة (1991-2000)، كما ساهم توسيع القاعدة الضريبية الناجم عن النمو الاقتصادي السريع الذي ارتفع من 12-24% خلال 15 سنة فقط (1990-2004) في دعم وضع آليات الحماية الاجتماعية هذه، ما أسفر عن مضاعفة الإيرادات الحكومية، كما تقدم الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية الأولوية للنساء الضعيفات العاملات في الزراعة، كما ساهمت برامج أخرى مثل برنامج تمكين سبل العيش لمواجهة الفقراء في الحد من الفقر بالإضافة إلى زيادة الانفاق في مجال التعليم وتطوير البنية التحتية اللازمة لمواصلة تحفيز النمو (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وآخرون، 2015، ص 29).

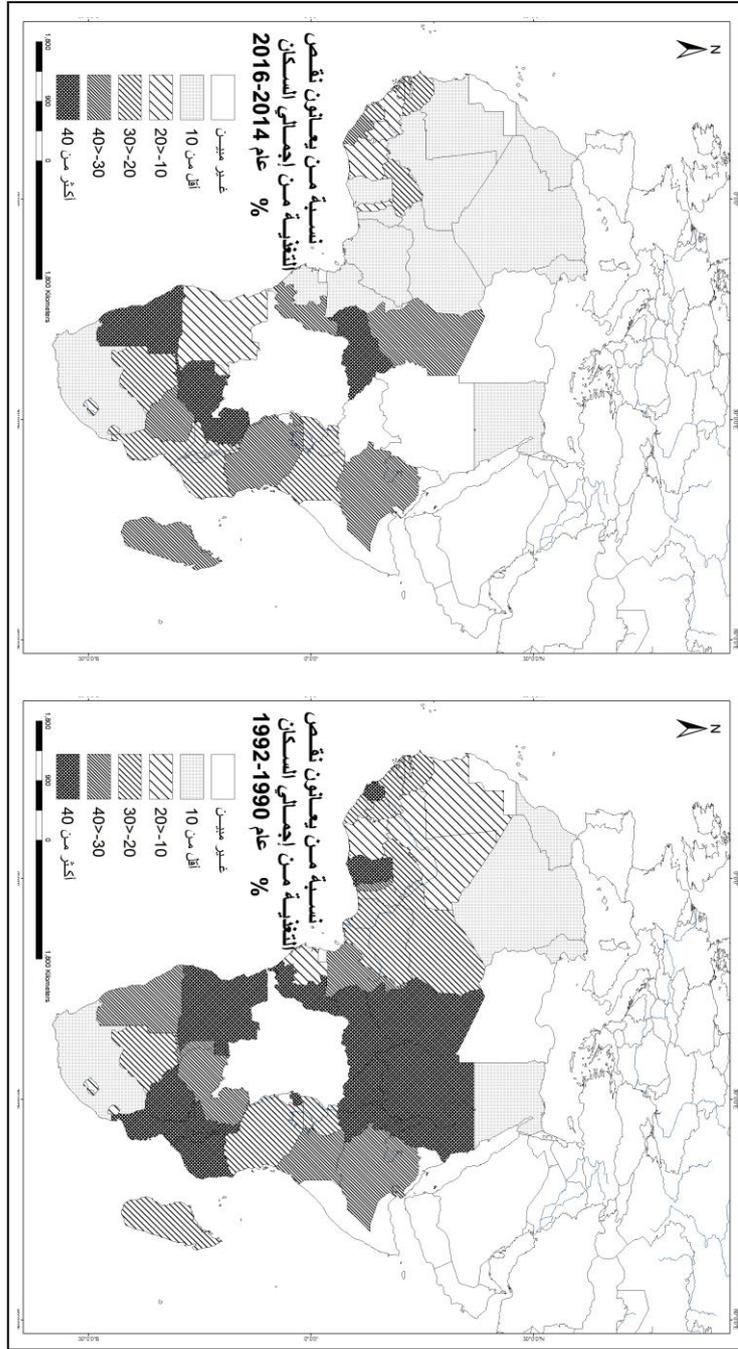
جدول (٣) : نسبة من يعانون نقص التغذية من إجمالي السكان في أفريقيا.

نسبة التغير %	-٢٠١٤ ٢٠١٦	-١٩٩٠ ١٩٩٢	الدولة والإقليم	نسبة التغير %	-٢٠١٤ ٢٠١٦	-١٩٩٠ ١٩٩٢	الدولة والإقليم	نسبة التغير %	-٢٠١٤ ٢٠١٦	-١٩٩٠ ١٩٩٢	الدولة والإقليم
٢١,٩ -	٣٣,٤	٤٢,٧	زيمبابوي	٠,١	٢٤,٦	٢٤,٥	السنغال	غ ط	٧>	٧,٧	الجزائر
٣٣,٢ -	٣١,٥	٤٧,٢	شرق أفريقيا	٤٧,٩ -	٢٢,٣	٤٦,٨	سيراليون	غ ط	٥ >	٥ >	مصر
٧٧,٦ -	١٤,٢	٦٣,٥	أنجولا	٦٩,٩ -	١١,٤	٣٧,٩	توجو	غ ط	٥ >	٥,٩	المغرب
٧٣,٧ -	٩,٩	٣٧,٨	الكاميرون	٦٠,٢ -	٩,٦	٢٤,٢	غرب أفريقيا	غ ط	٥ >	٥ >	تونس
١	٤٧,٧	٤٧,٣	ج أفريقيا الوسطى	٧٨,٨ -	١٥,٩	٧٤,٨	جيبوتي	غ ك	٥ >	٥ >	شمال أفريقيا*
٤١,٩ -	٣٤,٤	٥٩,١	تشاد					٧٣,٤ -	٧,٥	٢٨,١	بنين
٢٩,٦ -	٣٠,٥	٤٣,٢	الكونغو	٥٧,٢ -	٣٢	٧٤,٨	اثيوبيا	٢٠,٣ -	٢٠,٧	٢٦	بوركينافاسو
-	-	-	ج الكونغو الديمقراطية	٣٤,٥-١	٢١,١	٣٢,٤	كينيا	٤١,٥ -	٩,٤	١٦,١	الرأس الأخضر
غ ط	٥ >	١١,٧	جابون	٢١	٣٣	٢٧,٣	مدغشقر	٢٤,٧	١٣,٣	١٠,٧	كوت ديفوار
٧١,٢ -	٦,٦	٢٢,٩	ساوتومي وبرنسيب	٥٣,٧-	٢٠,٧	٤٤,٧	ملاوي	٢٠,٣ -	٥,٣	١٣,٣	غينيا
٢٣,٢	٤١,٣	٣٣,٥	وسط أفريقيا	غ ط	٥ >	٨,١	موريشيوس	غ ط	٥ >	٤٧,٣	غانا
٤,١ -	٢٤,١	٢٥,١	بتسوانا	٥٤,٩ -	٢٥,٣	٥٦,١	موزمبيق	٢٩ -	١٦,٤	٢٣,٢	غينيا
٢٨-	١١,٢	١٥,٦	ليبيو تو	٤٣,١ -	٣١,٦	٥٥,٦	رواندا	١٠,٥ -	٢٠,٧	٢٣,١	غينيا بيساو
١٨	٤٢,٣	٣٥,٩	ناميبيا	٦٣,٦	٨,٣	٦١,١	الصومال	١٠	٣١,٩	٢٩	ليبيريا
غ ط	٥ >	٥ >	ج جنوب أفريقيا	غ ط	غ ط	٤٠	السودان سابقا	غ ط	٥ >	١٦,٧	مالي
٦٨,٦	٢٦,٨	١٥,٩	سوازيلاند	٣١,٩	٣١,١	٢٤,٢	تنزانيا	٦١,٦ -	٥,٦	١٤,٦	موريتانيا
٢٨ -	٥,٢	٧,٢	جنوب أفريقيا	١٠,١	٢٥,٥	٢٣,٢	أوغندا	٦٥,٩ -	٩,٥	٢٧,٧	النيجر
-	-	-	أفريقيا	٤١,٤	٤٧,٨	٣٣,٨	زامبيا	٦٧ -	٧	٢١,٣	نيجيريا

* يشمل ليبيا ويستثنى السودان.

غ ط = غير متطبق.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٤، ص ١٧٨-١٧٩.



شكل (4)

- **الفئة الثانية :** وتضم الدول التي تراوح معدل انتشار الأمن الغذائي فيها بين 10- >20% وعددها ستة دول هي: جيبوتي في إقليم شرق أفريقيا حيث انخفض عدد من يعانون نقص التغذية من نحو نصف مليون وبمعدل انتشار بلغ ما يقرب من ثلاثة أرباع سكانها (74.8%) إلى نحو 100 ألف نسمة وبمعدل انتشار بلغ 15.9% فقط وذلك خلال الفترتين (1992/1990- 2016/2014)، وأنجولا في إقليم وسط أفريقيا حيث خفضت من يعانون من نقص التغذية بمعدل أكثر من النصف من 6.8 مليون إلى 3.2 مليون كما انخفض معدل الانتشار من ما يقرب من ثلثي سكانها 63.5% إلى نحو 14.2% فقط خلال نفس الفترة وليسوتو في إقليم جنوب أفريقيا وثلاثة دول في إقليم غرب أفريقيا (كوت ديفوار، غينيا، وتوجو) وفي كوت ديفوار زاد عدد ناقص التغذية من 1.3 مليون إلى 2.8 مليون وبنسبة تغير بلغت 111.8% كما ارتفع معدل الانتشار من 10.7% إلى 13.3%، كما زاد حجم ناقص التغذية في غينيا من 1.5 مليون إلى 2 مليون ورغم ذلك فقد انخفض معدل الانتشار من 23.2% إلى 16.4% خلال نفس الفترة. أما ليسوتو وتوجو فقد استطاعت أن تتخفف من عدد ناقص التغذية ومعدل انتشارهم خلال الفترات السابقة.

- **الفئة الثالثة :** وتضم الدول التي تراوح معدل انتشار الأمن الغذائي فيها بين 20- >30% وعددها إحدى عشرة دولة هي خمسة دول في إقليم شرق أفريقيا (أثيوبيا، كينيا، ملاوي، موزمبيق، أوغندا)، ودولتان في إقليم جنوب أفريقيا (بتسوانا، وسوازيلاند) وأربعة دول في إقليم غرب أفريقيا (بوركينافاسو، غينيا بيساو، السنغال، سيراليون) وبعضها استطاع أن يخفف من أعداد ناقص التغذية ومعدلات انتشارهم والبعض الآخر نلاحظ زيادة أعداد ناقص التغذية وزيادة معدلات انتشارهم أو زيادة أعداد ناقص التغذية وتناقص معدلات انتشارهم كما هو الحال في بتسوانا وبوركينا فاسو وغينيا بيساو.

- **الفئة الرابعة :** وتضم الدول التي تراوح معدل انتشار الأمن الغذائي فيها بين 30 - >40% وعددها ثمان دول هي خمسة دول في إقليم شرق أفريقيا (مدغشقر، رواندا، تنزانيا، أثيوبيا، وزيمبابوي)، ودولتان في إقليم وسط أفريقيا (تشاد والكونغو) وليبيريا في إقليم غرب أفريقيا وقد تباينت دول هذه المجموعة بين الحد الأعلى في تشاد (34.4%) من إجمالي سكانها، والحد الأدنى في الكونغو (30.5%)، وتعتبر أثيوبيا الدولة الوحيدة بين دول هذه المجموعة التي استطاعت أن تخفض من عدد ناقصي التغذية حيث انخفض من نحو 37.3 مليون إلى 31.6 مليون وبنسبة تغير بلغت -15.1%، كما انخفض معدل انتشار ناقصي التغذية من نحو ما يقرب من ثلاثة أرباع سكانها (74.8%) إلى أقل من ثلث سكانها (32%) وبمعدل تغير بلغ -57.2%. وفي تنزانيا نلاحظ ارتفاع عدد ناقصي التغذية من 6.4 مليون إلى 16.8 مليون وبنسبة تغير بلغت نحو 163.8% محققة بذلك أعلى نسبة تغير موجب بين دول هذه المجموعة كما ارتفع معدل انتشار ناقصي التغذية من 24.2% إلى 32.1% وبنسبة تغير كلية بلغت 32.9% وذلك خلال نفس الفترة رغم ارتفاع معدل النمو السنوي لإنتاجية العمال الزراعيين الذي يقاس بالقيمة المضافة للفرد بنحو 1.6% ويمكن أن تعزى المسارات غير المترابطة بين النمو من جهة والفقر وانعدام الأمن الغذائي من جهة أخرى إلى سياسات تحرير التجارة وجهود الخصخصة التي لم تترافق مع سياسات فعالة لتحديث الزراعة وإدماج الفقراء وأولئك الذين يعانون من إنعدام الأمن الغذائي في توزيع مكاسب النمو خلال التسعينيات، ويبدو أن الاستثمار المتدني في الزراعة التي يغلب عليها صغار المزارعين الأسريين الذين ينتجون لتلبية احتياجات الكفاف والذين يتمتعون بِنفاذ محدود إلى الأسواق المحلية والدولية يعتبر صورة جزئية على التباين السائد، كما ساهم الجوع والتغذية الضعيفة في تقييد القدرة الإنتاجية للقوى العاملة. ولا يزال البلد يفنر إلى البنية التحتية اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية واسعة النطاق (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وآخرون، 2015، ص 30).

- **الفئة الخامسة :** وتضم الدول التي يزيد فيها معدل انتشار ناقصى التغذية عن 40% من إجمالي سكانها وقد كانت تضم 13 دولة في الفترة الأولى (1992/1990) هي (جيبوتي، أثيوبيا، ملاوي، موزمبيق، رواندا، السودان سابقاً، زيمبابوي، أنجولا، ج. أفريقيا الوسطى، تشاد، غانا، سيراليون، الكونغو)، وقد خرجت جميعها في الفترة التالية (2016/2014) باستثناء جمهورية أفريقيا الوسطى، وانضمت إليها زامبيا التي ارتفع عدد ناقصى التغذية فيها من 2.7 مليون إلى 7.4 مليون ونسبة تغير بلغت 173.1% كما ارتفع معدل انتشار ناقصى التغذية من 33.8% إلى 47.8% ونسبة تغير بلغت 41.4%.

(2) سوء التغذية لدى الأطفال :

يقاس التقدم المحرز باتجاه تحقيق الغاية الخاصة بالجوع للأهداف الإنمائية للألفية، التي تقتضي تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عامي 1990 و2015 بمؤشرين مختلفين أثبتين: انتشار نقص التغذية الذي ترصده منظمة الأغذية والزراعة وانتشار نقص الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة الذي يرصده صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية ويمكن أن يتأتى نقص الوزن عن مجموعة من العوامل المختلفة - ليس فقط النقص في السعرات الحرارية أو في البروتين، بل أيضاً عن قلة النظافة أو المرض أو الوصول المحدود إلى المياه النظيفة مما يعيق قدرة الجسم على امتصاص المغذيات من الأغذية وتؤدي في النهاية إلى مظاهر نقص في المغذيات مثل النقرم أو الهزال أو نقص الوزن (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وآخرون، 2015، ص 19) ويعتقد أن حوالي 165 مليون طفل دون الخامسة يعانون من تعثر النمو أو أنهم يعانون من سوء التغذية بشكل مزمن وأن أكثر من مليون طفل يعتبرون من ناقصى الوزن (اليونيسيف، 2013، ص 24).

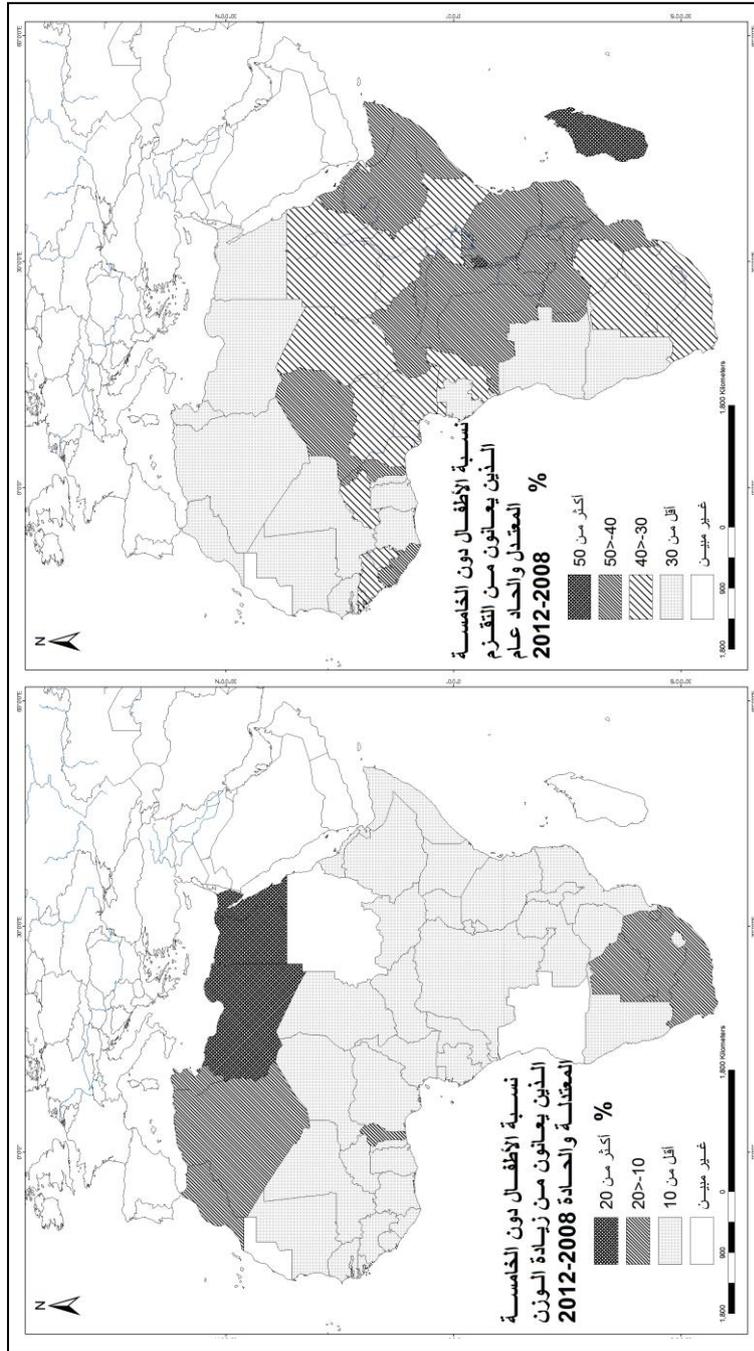
ويتضح من قراءة جدول (4) وشكل (5) اللذان يوضحان إنتشار نقص التغذية وانتشار نقص الوزن لدى الأطفال دون الخامسة من العمر الآتي:

- يظهر معدل انتشار نقص التغذية ومعدل انتشار نقص الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة في أفريقيا الشمالية مستويات مطلقة منخفضة لانعدام الأمن الغذائي، بل وأكثر من الأقاليم النامية الأخرى. حيث انخفض معدل انتشار نقص الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة بشكل سريع خلال الفترة الزمنية من 9.5% عام 1991 إلى 4.8% عام 2013، ويبدو أن ظروف استخدام الأغذية موثقة في الأقليم مع حصول أكثر من 90% من السكان على مياه نظيفة ومرافق إصحاح محسنة في عام 2012، وبقي معدل انتشار نقص التغذية دون الـ 5% منذ عام 1992/1990 إلى 2016/2014، ويتمتع العديد من بلدان الإقليم بمستويات كافية بل مفرطة من توافر السعرات الحرارية، وتكمن المشكلة في عدم توازن الوجبات الغذائية التي تحتوي على الكثير من الكربوهيدرات المستمدة بالدرجة الأولى من الحبوب والسكر، وقد أدت إعانات استهلاك الأغذية التي تمنح من العديد من بلدان أفريقيا الشمالية، دوراً في الحفاظ على مستويات متدنية من نقص التغذية، فيما دعمت في الوقت نفسه استهلاكاً مفرطاً للأغذية المكثفة الطاقة، ما يمكن أن يؤدي إلى زيادة مخاطر الأمراض غير المعدية والسمنة (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وآخرون، 2015، ص 19-20)

بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء فقد كان نقص التغذية ونقص الوزن مرتفعان في مطلع تسعينات القرن الماضي حيث بلغ 33.2%، 28.5% لكل منها على الترتيب، ثم انخفض ولكن بوتيرة بطيئة حيث انخفض إلى 32.2%، 21.1% وبمتوسط تغير سنوي بلغت -1.5%، -1.3% لكل منها على الترتيب، ففي خلال التسعينيات انخفض الناتج المحلي الإجمالي للفرد في عدد من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وبلغ مؤشر التنمية البشرية في الإقليم الأدنى في العالم. وتفسر

هذه العوامل التراجع البطئ في نقص التغذية، وكذلك الاستثمار المتباطئ في البنية التحتية والصحة. وخلال العقد الأول من الألفية الثالثة، تحسنت حالة الأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بصورة تدريجية، واستؤنف النمو الاقتصادي في العديد من البلدان مما أدى إلى تراجع في معدل انتشار نقص التغذية. ولكن التحديات الرئيسية بقيت دون معالجة ولاسيما من حيث التصدي لظروف النظافة غير الملائمة وجودة النظم الغذائية في الإقليم خاصة في أفريقيا الغربية على وجه التحديد، حيث تراجع معدل انتشار نقص التغذية بأكثر من 60% منذ الفترة (1992/1990) وذلك بفضل التقدم الذي أحرزته بلدان كبيرة مثل غانا ونيجيريا، غير أن هذه التغيرات تأتي إلى حد كبير من زيادة توافر الأغذية الأساسية التي لم تعالج أوجه الخلل الغذائي في الإقليم، وفي حين انخفض معدل انتشار نقص التغذية في أفريقيا الغربية بشكل سريع، ظل معدل انتشار نقص الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة مرتفعاً بثبات حيث بلغ 20.5% (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وآخرون، 2015، ص ص 20-21).

مما سبق يتضح أن أفريقيا جنوب الصحراء أحرزت تقدم محدود في مجال الحد من نقص التغذية ونقص الوزن لدى الأطفال على السواء مما يشير إلى ضرورة معالجة جوانب الأمن الغذائي بما في ذلك ضمان توافر أغذية أكثر وذات جودة أفضل وإمكانية الحصول عليها وتعزيز شروط النظافة والحصول على مياه نظيفة، كما وضح من الجدول أن آسيا الجنوبية هي الإقليم الذي سجل أعلى معدل لانتشار نقص الوزن لدى الأطفال على مستوى الأقاليم النامية بالرغم من التراجع السريع الذي شهدته حيث انخفض معدل انتشار نقص الوزن لدى الأطفال من نحو 49.2% عام 1991 إلى نحو 30% عام 2013، ويرجع ذلك إلى سوء الأحوال الصحية وعدم ملاءمة ظروف النظافة، في حين حققت أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أدنى معدل لانتشار نقص التغذية بين الأطفال الذي انخفض من 7% عام 1991 إلى 2.7% عام 2013.



شكل (5)

أ- التقزم لدى الأطفال دون سن الخامسة :

- يتضح من قراءة جدول (4) السابق وشكل (5) اللذان يوضحان بعض مؤشرات نقص التغذية لدى الأطفال دون الخامسة في الدول الأفريقية الآتي:
- تأتي أفريقيا في المركز الثاني بعد إقليم جنوب آسيا من حيث ارتفاع نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم المعتدل والحاد والتي بلغت 32.02%، 46.7% لكل منها على الترتيب وترتفع نسبة التقزم في أفريقيا جنوب الصحراء (37.8%) عنها في الدول العربية (27.7%) ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة الفقراء في أفريقيا جنوب الصحراء مقارنة بالدول العربية كما سبق القول. كما نجدها تزيد على ضعف نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم في أوروبا وآسيا الوسطى (15.5%) وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (14.6) كما أنها تقترب من ضعف نسبتهم في شرق آسيا والمحيط الهادي (18.4%)، ولكنها تتخفف في أفريقيا عن المناطق ذات التنمية البشرية المتوسطة (40.3%) والمنخفضة (39.8%).
 - يأتي إقليم شرق أفريقيا في مقدمة أقاليم القارة من حيث ارتفاع نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم المعتدل والحاد وبنسبة بلغت ما يزيد على خمسي أطفال الإقليم (41.01%) يليه إقليمي غرب أفريقيا ووسطها وبنسبة بلغت 32.8% لكل منها ثم إقليم جنوب أفريقيا حيث بلغت نسبتهم 32.7%، وأخيراً جاء إقليم شمال أفريقيا وبنسبة بلغت 20.8%.
 - سجلت بوروندي ومدغشقر أعلى نسبة للأطفال الذين يعانون من التقزم المعتدل والحاد تبلغ 50% فأكثر، ويعتبر سوء التغذية في بوروندي أحد الأسباب الرئيسية في ارتفاع معدلات الاعتلال والوفيات عند الأطفال دون الخامسة حيث يعاني 57.7% من أطفالها من التقزم بسبب نقص المغذيات الدقيقة الرئيسية، كما تبلغ نسبتهم في مدغشقر نحو 50.1% وذلك خلال الفترة (2008-2012)، في حين سجلت أربعة عشرة دولة نسباً للأطفال الذين يعانون من

التقزم تتراوح بين 40 - >50% وهي بنين، ليبيريا، النيجر، سيراليون، اريتريا، أثيوبيا، ملاوي، موزمبيق، رواندا، الصومال، تنزانيا، زامبيا، ج. أفريقيا الوسطى، ج. الكونغو الديمقراطية، وقد سجلت ملاوي أعلى نسبة بين دول هذه المجموعة بنسبة بلغت 47.1% في حين سجلت ج. أفريقيا الوسطى أدنى نسبة بلغت 40.7%، كما بلغ عدد الدول التي سجلت نسباً تتراوح بين 30 - >40% نحو تسعة عشر دولة هي السودان، بوركينافاسو، غينيا، غينيا بيساو، نيجيريا، جزر القمر، جيبوتي، كينيا، ج. جنوب السودان، أوغندا، زيمبابوي، الكامبيون، تشاد، الكونغو، غينيا الاستوائية، بتسوانا، ليسوتو، ج. جنوب أفريقيا وسوازيلاند وقد تباينت دول هذه المجموعة بين الحد الأعلى في ليسوتو (39%) والحد الأدنى في جزر القمر (30.1%)، أما باقي الدول فقد سجلت نسباً تقل عن 30% وعددها خمسة عشر دولة تتركز في إقليمي شمال أفريقيا وغربها وتتباين دولها بين الحد الأعلى في كوت ديفوار (29.8%) والحد الأدنى في تونس (10.1%).

ب- زيادة الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة :

يبدو مصطلح البدانة وسوء التغذية متعارضين في ظاهر الأمر، غير أن عاملاً مشتركاً يربط بينهما وهو العادات الغذائية السيئة، وتسهم البدانة في عدد من الأمراض المزمنة غير المعدية مثل السكري، وارتفاع ضغط الدم، وأمراض القلب والشرابين، وتآكل المفاصل والعلل النفسية وأنواع من السرطان (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، ص ص 125-126).

أما بالنسبة للأطفال دون الخامسة والذين يعانون من زيادة الوزن المعتدلة والحادّة فقد جاءت أفريقيا في المركز الثاني بعد أوروبا وآسيا الوسطى وبنسبة بلغت 8.41%، 9.7% تلاهما شرق آسيا والمحيط الهادي (7%)، كما ارتفعت نسبتهم بين

المناطق ذات التنمية البشرية المتوسطة (5.3%) عنها في المناطق ذات التنمية البشرية المنخفضة (4.2%).

- جاء إقليمي شمال أفريقيا وجنوبها في مقدمة أقاليم القارة الأفريقية من حيث زيادة الوزن بين الأطفال دون الخامسة ونسبة بلغت 14.3%، 10.6% لكل منها على الترتيب تلاهما إقليم وسط أفريقيا (5.7%) ثم إقليم شرق أفريقيا (5.52%) وأخيراً جاء إقليم غرب أفريقيا بأدنى نسبة بلغت 4.03%.
- سجلت مصر وليبيا أعلى نسبة للأطفال الذين يعانون من زيادة الوزن تزيد على 20% في حين سجلت ثمان دول نسباً لزيادة الوزن للأطفال دون الخامسة تتراوح بين 10- > 20% وهي الجزائر، المغرب، تونس، بنين، ساوتومي وبرنسيب، بتسوانا، سوازيلاند، وج. جنوب أفريقيا، وقد تباينت دول هذه المجموعة بين الحد الأعلى في ج. جنوب أفريقيا (19.2%) والحد الأدنى ساوتومي وبرنسيب (10.5%)، أما باقي الدول فقد سجلت نسباً لزيادة الوزن تقل عن 10% وعددها ثمان وثلاثين دولة تتركز في إقليم غرب أفريقيا وشرقها ووسطها وتتباين دول هذه المجموعة بين الحد الأعلى في سيراليون (9.6%) والحد الأدنى في مالي (1%).

ما سبق يتضح ارتفاع معدلات سوء التغذية في أفريقيا خاصة في غربها وشرقها ووسطها مما يتطلب ضرورة السعي لتوفير الغذاء وتعزيز الرعاية الصحية وزيادة تغطية التحصين باللقاحات وتحسين فرص الحصول على المياه النظيفة.

(3) عمق العجز الغذائي في أفريقيا :

عمق مشكلة العجز الغذائي تشير إلى عدد السرعات الحرارية التي قد تلزم لرفع حالة ناقصي التغذية، مع ثبات العوامل الأخرى. ويقدر متوسط كثافة حرمان ناقصي التغذية من الغذاء على أنه الاختلاف بين متوسط متطلبات الطاقة المرتبطة بالحمية

الغذائية ومتوسط استهلاك الطاقة المرتبطة بالحمية الغذائية للأشخاص ناقصى التغذية (المحرومون من الغذاء) مضروباً في عدد ناقصى التغذية ويتضح من قراءة جدول (5) وشكل (6) أن أفريقيا تأتي في مقدمة باقي المناطق الجغرافية من حيث العجز الغذائي للفرد والذي بلغ نحو 136.9 سعر حراري للفرد يومياً وهي بهذا تزيد على عمق العجز الغذائي في جنوب آسيا والذي بلغ 119 سعر حراري للفرد يومياً، ويقترّب من ضعف مثيله في شرق آسيا والمحيط الهادي، كما أنه أكثر من ضعف مثيله في الدول العربية وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. كما أنه يزيد على جميع المناطق ذات التنمية البشرية المرتفعة والمتوسطة ولكنه أقل من المناطق ذات التنمية البشرية المنخفضة والتي بلغت 157 سعر حراري للفرد يومياً. ويرتفع عمق العجز الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء مقارنة بشمالها.

وجاء إقليم شرق أفريقيا في مقدمة أقاليم القارة الأفريقية من حيث عمق العجز الغذائي والذي بلغ 258.9 سعر حراري للفرد يومياً يليه إقليم وسط أفريقيا (160.7 سعر حراري) ثم إقليم جنوب أفريقيا (155.2 سعر حراري) وأخيراً يأتي إقليمي غرب أفريقيا (96.1 سعر حراري) وشمالها (13.6 سعر حراري للفرد يومياً).

وتتباين دول القارة الأفريقية من حيث عمق العجز الغذائي حيث يمكن

تقسيمها إلى الفئات الآتية:

- **الفئة الأولى :** وتضم الدول التي يزيد فيها عمق العجز الغذائي عن 300 سعر حراري للفرد يومياً وعددها خمسة دول هي جزر القمر (655 سعر حراري)، بوروندي (581 سعر حراري) اريتريا (488 سعر حراري)، أثيوبيا (314 سعر حراري) وزامبيا (306 سعر حراري).

جدول (5) : عمق العجز الغذائي في أفريقيا (نصيب الفرد

من السعرات الحرارية في اليوم) 2013/2011.

عمق العجز الغذائي	الدولة	عمق العجز الغذائي	الدولة	عمق العجز الغذائي	الدولة
216	تشاد	96.1	غرب أفريقيا	15	الجزائر
234	الكونغو	581	بوروندي	8	مصر
---	ج.الكونغو الديمقراطية	655	جزر القمر	8	ليبيا
---	غينيا الاستوائية	143	جيبوتي	31	المغرب
35	جابون	488	اريتريا	---	السودان
45	ساوتومي وبرنسيب	314	أثيوبيا	6	تونس
160.7	وسط أفريقيا	166	كينيا	---	الصحراء الغربية
187	بتموانا	176	مدغشقر	13.6	الشمال الأفريقي
102	ليسوتو	119	ملاوي	34	بنين
212	ناميبيا	37	موريشيوس	178	بوركينافاسو
13	ج.جنوب أفريقيا	269	موزمبيق	66	الرأس الأخضر
262	سوازيلاند	---	رينيون	133	كوت ديفوار
155.2	إقليم جنوب أفريقيا	201	رواندا	102	غمبيا
149	أفريقيا جنوب الصحراء	49	سيشل	18	غانا
56	الدول العربية	---	الصومال	91	غينيا
76	شرق آسيا والمحيط الهادي	---	ج.السودان	61	غينيا بيساو
57	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	221	تنزانيا	201	ليبيريا
119	جنوب آسيا	192	أوغندا	39	مالي
136.9	أفريقيا	306	زامبيا	46	موريتانيا
62	تنمية بشرية مرتفعة	226	زيمبابوي	77	النيجر
104	تنمية بشرية متوسطة	258.9	شرق أفريقيا	42	نيجيريا
157	تنمية بشرية منخفضة	153	أنجولا	142	السنغال
-	العالم	85	الكاميرون	209	سيراليون
-		196	ج. أفريقيا الوسطى	98	توجو

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014، ص ص 202-205

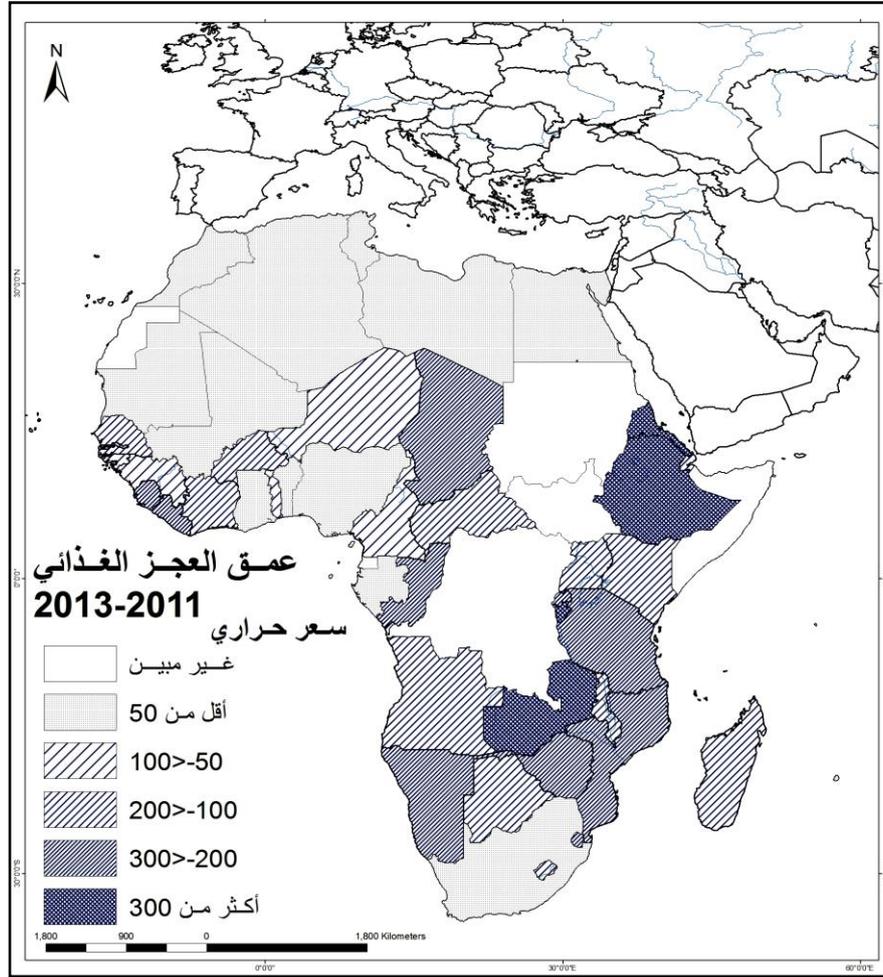
- الفئة الثانية : وتضم الدول التي يتراوح فيها عمق فجوة الأمن الغذائي بين 200-300 سعر حراري للفرد يومياً وعددها عشرة دول هي:- ليبيريا،

سيراليون، موزمبيق، رواندا، تنزانيا، زيمبابوي، تشاد، الكونغو، ناميبيا وسوازيلاند وتتباين دول هذه المجموعة بين الحد الأدنى في ليبيريا (201 سعر حراري) والحد الأعلى في موزمبيق (269 سعر حراري).

- **الفئة الثالثة :** وتضم مجموعة الدول التي يتراوح فيها عمق فجوة الأمن الغذائي بين 100-200 سعر حراري للفرد يومياً وعددها ثلاثة عشر دولة هي: أربعة دول في إقليم غرب أفريقيا (بوركينافاسو، كوت ديفوار، غمبيا، والسنغال)، وخمسة دول في إقليم شرق أفريقيا (جيبوتي، كينيا، مدغشقر، ملاوي، وأوغندا)، ودولتان في إقليم وسط أفريقيا (أنجولا وجمهورية أفريقيا الوسطى)، ودولتان في إقليم جنوب أفريقيا (بتسوانا وليسوتو)، وتتباين دول هذه المجموعة بين الحد الأدنى في غمبيا (102 سعر حراري) والحد الأعلى في ج. أفريقيا الوسطى (196 سعر حراري للفرد يومياً).

- **الفئة الرابعة :** وتضم مجموعة الدول التي يتراوح فيها عمق فجوة الأمن الغذائي بين 50-100 سعر حراري للفرد يومياً وعددها ستة دول هي: خمسة دول في إقليم غرب أفريقيا (الرأس الأخضر، غينيا، غينيا بيساو، النيجر وتوجو)، والكاميرون في إقليم وسط أفريقيا، وتتباين دول هذه المجموعة بين الحد الأدنى في غينيا بيساو (61 سعر حراري) والحد الأعلى في توجو (98 سعر حراري).

- **الفئة الخامسة :** وتضم مجموعة الدول التي يقل فيها عمق فجوة الأمن الغذائي عن 50 سعر حراري للفرد يومياً وعددها خمسة عشر دولة هي: جميع دول إقليم شمال أفريقيا، وخمسة دول في إقليم غرب أفريقيا (بنين، غانا، مالي، موريتانيا، نيجيريا)، وجزيرتي موريشيوس وسيشل في إقليم شرق أفريقيا، وجابون وساوتومي وبرنسيب في إقليم وسط أفريقيا، وج. جنوب أفريقيا في إقليم جنوب أفريقيا. وتتباين دول هذه المجموعة بين الحد الأدنى في تونس (6 سعر حراري للفرد يومياً) والحد الأقصى في سيشل (49 سعر حراري للفرد يومياً).



شكل (6)

4) مشكلات إنتاج الغذاء في أفريقيا :

يواجه إنتاج الغذاء في القارة الأفريقية مجموعة من المشاكل التي تحد منه وتضعف إنتاجية الفرد أهمها تأثير الظروف الطبيعية المتمثلة في المناخ والتربة ومصادر المياه والحشرات والأوبئة، ثم يأتي دور الظروف البشرية خاصة الزيادة

السكانية التي أدت إلى الضغط والاستخدام الجائر للأراضي الزراعية والرعية، ونظم الحيازة الزراعية ونقص رأس المال وسوء وسائل النقل والتسويق وعوامل أخرى ترتبط بالاضطرابات الداخلية وضعف البنية الأساسية وغيرها (آمال حلمي سليمان، 2008، ص 21).

وتسهم عدة عوامل في مشكلات القصور الغذائي منها الافتقار إلى الوسائل اللازمة لشراء كميات كافية من الطعام للاحتياجات اليومية، والافتقار إلى الإمدادات الغذائية، بالإضافة إلى الفقر والجهل والمرض والبطالة واللامساواة بين الجنسين، كما أن قصور التغذية قد يسبب عدم تناول ما يكفي من الطاقة الغذائية أو الكمية المتوازنة منها أو نقص المغذيات بأنواعها المختلفة، حيث أن افتقار الطعام إلى المغذيات الكبرى، وهي العناصر التي تزود الجسم بالطاقة (مثل البروتينات والشحوم والنشويات) يسبب مشكلات صحية مثل الهزال والتقرم ونقص الوزن (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009، ص 129)

ويشكل التعرض للمخاطر والكوارث الطبيعية سبباً رئيسياً لانعدام الأمن الغذائي، وهي مشكلة تتفاقم بفعل تغير المناخ. وبين عامي 2003 و 2013، أثرت المخاطر والكوارث الطبيعية في الأقاليم النامية على أكثر من 1.9 مليار نسمة وأدت إلى أضرار تقدر بنحو نصف تريليون دولار أمريكي ويضاعف تغير المناخ تهديدات المخاطر الطبيعية، عن طريق تغيير أنماط هطول الأمطار والحرارة وكذلك زيادة تواتر حدة الظروف المناخية القصوى من قبيل الجفاف والفيضانات. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وآخرون، 2015، ص 40).

الخلاصة :

تناولت الدراسة موضوعين أساسيين، اهتم الموضوع الأول بالبطالة فى أفريقيا من حيث التعريف بمشكلة البطالة وانواعها واسبابها ثم تناول معدلات البطالة وتباينها فى المناطق الجغرافية المختلفة وبين دول القارة، وتناول الموضوع الثاني سوء التغذية

وانعدام الأمن الغذائي في أفريقيا حيث ركزت الدراسة على انعدام الأمن الغذائي من خلال التعرف على عدد من يعانون من نقص التغذية ومعدل انتشاره سواء بين المناطق الجغرافية أو بين دول القارة الأفريقية كما تناولت سوء التغذية لدى الأطفال، وعمق العجز الغذائي، ومشكلات إنتاج الغذاء في أفريقيا، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- على الرغم من النمو الاقتصادي الايجابي في معظم البلدان الأفريقية خلال العقد الماضي إلا أن معدلات البطالة مازالت واسعة الانتشار وأن النمو لم يؤدي إلي تحقيق خفض كبير في الفقر.
- تأتي الدول العربية في مقدمة المناطق الجغرافية في معدل البطالة وبطالة الشباب والتي بلغت نحو 10.4%، 24.6% لكل منها على الترتيب.
- سجلت جمهورية جنوب أفريقيا أعلى معدل للبطالة بين دول القارة الأفريقية التي توفرنها بيانات حيث بلغ معدل يزيد على ربع السكان في سن 15 عاماً فأكثر، وأكثر من نصف الشباب. في حين سجلت غينيا أدنى معدل للبطالة بين السكان في سن 15 عاماً فأكثر بلغ 1.7%.
- ويتركز معظم ناقصي التغذية في العالم في الأقاليم النامية حيث بلغت نسبتهم 98.2% في حين بلغت نسبتهم في الأقاليم المتقدمة 1.8% فقط خلال الفترة (2014-2016) ويوجد معظمهم في قارتي آسيا وأفريقيا وبنسبة 64.3% و29.3% لكل منهما على الترتيب.
- وتعتبر أفريقيا واحدة من بين ثلاثة مناطق في العالم التي شهدت ارتفاعاً في عدد من يعانون نقص التغذية في العالم ويعيش معظم ناقصي التغذية في أفريقيا في جنوب الصحراء الأفريقية بعدد بلغ 220 مليون وبنسبة 94.6% خلال الفترة (2014-2016).
- يشير معدل انتشار نقص التغذية المنخفض في إقليم شمال أفريقيا إلى أنه شارف على استئصال انعدام الأمن الغذائي الحاد.

- ارتفاع معدلات سوء التغذية في أفريقيا خاصة في غربها وشرقها ووسطها مما يتطلب ضرورة السعى لتوفير الغذاء وتعزيز الرعاية الصحية وزيادة تغطية التحصين باللقاحات وتحسين فرص الحصول على المياه النظيفة.
- تأتي أفريقيا في مقدمة باقي المناطق الجغرافية من حيث العجز الغذائي للفرد والذي بلغ نحو 136.9 سعر حراري للفرد يومياً.
- يواجه إنتاج الغذاء في القارة الأفريقية مجموعة من المشاكل التي تحد منه وتضعف إنتاجية الفرد.
- ارتفاع معدل انتشار نقص التغذية في أفريقيا خاصة أفريقيا جنوب الصحراء.

لذلك ينبغي أن تسعى دول القارة الأفريقية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأن توفر الأغذية وإمكانية الحصول عليها وإتاحتها لجميع السكان بكمية وجودة كافيتين حيث تساهم التغذية السليمة في التنمية البشرية، ولذلك فإن الحوكمة الرشيدة والاستقرار السياسي وسيادة القانون وغياب النزاعات والصراعات الأهلية، والصدمات المتعلقة بالأحوال المناخية، أو التقلبات الشديدة لأسعار الأغذية تؤثر على جميع أبعاد الأمن الغذائي لذلك يجب أن تسعى حكومات الدول إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي ونمو الإنتاجية الزراعية وخفض معدلات البطالة، حيث أن النمو الاقتصادي ضروري للتخفيف من وطأة الفقر والحد من الجوع وسوء التغذية وزيادة فرص العمل والإيرادات بشكل مستدام.

المصادر والمراجع

أولاً - المراجع العربية :

1. اليونيسيف، وضع الاطفال في العالم 2013، الطبعة العربية، عمان، الاردن.

2. أحمد حافظ الطائي، ظاهرة بطالة الشباب في العراق أسبابها وطرق علاجها، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 47، 2014. على موقع: www.uomstansiriyah.edu.jg/005/magzin/2014/magazen47
3. آمال حلمي سليمان، أزمة الغذاء وانعكاساتها على صحة السكان في أفريقيا، دراسة جغرافية، النشرة الخاصة المحكمة، الدراسات الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، عدد رقم 113، مارس 2008.
4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، تحديات امن الانسان في البلدان العربية، بيروت، لبنان، 2010.
5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية 2014، المضى فى التقدم : بناء المنعة لدرء المخاطر ،نيويورك 2014.
6. رضا قندوزي، البطالة في تونس: أسباب تفاقمها وانعكاسها، مجلة جغرافية المغرب، مارس 2015 على موقع: magazine.geo.blogspot.com/2015/./blog-post_78.ht
7. زروق عثمان محمد، تقييم واقع بطالة الشباب فى السودان : دراسة تحليلية وتطبيقية -السودان (1990-2006)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة صحر، كلية إدارة الأعمال، سلطنة عمان، مايو 2012، على موقع: www.sustech.edu/staff./20130612060657542.pdf
8. صديق الطيب منير، المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي، الندوة العلمية عن قيم الحماية المدنية في المناهج التعليمية الأمنية 25-27 فبراير 2008، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
9. لمياء محمد المغربي، البطالة فى الوطن العربي: المشكلة وأليات المعالجة، مجلة شئون عربية العدد 162، 2015.
10. ماجدة إبراهيم عامر، دور القوي العاملة فى تطوير القطاع الصناعي فى جمهورية جنوب افريقيا، المرتمر الدولي الثالث لقسم الجغرافيا عن الصناعة

- ودورها فى التنمية الافريقية 21-22 أبريل 2009 تحرير عزيزة بدر وآمال حلمي سليمان، قسم الجغرافيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2010.
11. مصطفى أبو الفضل كامل محمد، التركيب الاقتصادي للسكان في جمهورية بتسوانا: دراسة في جغرافيا السكان، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الجغرافيا، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2015.
12. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وآخرون، حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم 2015، تحقيق الغايات الدولية الخاصة بالجوع لعام 2015: تقييم التقدم المتفاوت، روما، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2015.
13. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التنمية الاقتصادية في إفريقيا: حفز الاستثمار من أجل تحقيق نمو يحدث تحولاً في أفريقيا، مجلس التجارة والتنمية، الدورة الحادية والستون 15 إلى 26 سبتمبر 2014، البند 6 من جدول الاعمال المؤقت على موقع: unctad.org/meetings/en/.../tdb61d4_ar.pdf

ثانياً - المراجع غير العربية :

1. African Economic Outlook, Sao Tome and Princip, AIDP, OECD, UNDP, UNECA, 2012. at website: www.african-economic-outlook.org
2. Danish trade union council for international development cooperation, 2014, 11.
3. Gabriel, O., Youth Unemployment in Nigeria up to 50% Mckinsey & co, 26/1/2015 at: websit: www.vanguardngr.com/2015/1/youth-unemployment-nigeria-50-mckinsey.com/
4. Ilo, Decent work country programme for Swaziland 2010. at website. www.ilo.org/public/english/bureau/program/dwep/.../swazilandpdf.
5. Kallah, U.M., & Safiyo, H.H., The Relationship between Inflation and Unemployment in Nigeria: Evidence from Time series Analysis, Imperial Journal of interdisciplinary Research (IJIR) Vol. I, Issue 3, 2015.
6. Kiry D., Causes of unemployment in south Africa, 1-12-2010 at website: Twentythirdfloor.co.za/2010/12/1

- www.budgetspeechcompetition.ca.za/download.and./Josh.budlender.pdf
7. Ministry of Labour and Employment, Workers and Employers Organization in Lesotho and ILO, Lesotho Decent Work Country Programme 2012-2017, phase II, Maseru, Lesotho, 2012. At website: www.ilo.org/public/english/bureau/program/dwcp/download/Lesotho.pdf. nigerianfinder.com/causesof.unemployment.in.nigeria
 8. The federal democratic Republican of Ethiopia, 2013, 19-24.
 9. The World Bank, Gabon's Unemployment Conundrum: why Economic Growth is not leading to more Jobs 31-3-2015, at website: www.worldbank.org/en/news/feature/2015/03/31/gabonsunemployment.